

دبلوماسية برلمانية وحزبية لتثبيت الدعم الدولي لمغربية الصحراء

وفي سياق نفس الحراك الدبلوماسي استقبال الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي إديريس لشكر، موزلي براون السفير السابقة لواشنطن بنيوزيلاندا وساموي، حيث ذكر لشكر أن اللقاء يأتي في ثلاثة سياقات يشهدها العالم، منها اطلاع المسئولة الأميركية على مسار التنمية المستدامة في المغرب وخاصة آقاليمه الجنوبية للوقوف ميدانيا على الواقع الملموس في هذا الإطار.

وشددت موزلي براون، وهي عضو بالحزب الديمقراطي، على "ضرورة تقوية العلاقات الحزبية وأن يكون هناك عمل جدي من أجل السلم والديمقراطية والتقدم"، مشيرة في نفس الوقت إلى أنها ستعمل كل ما في جعبها من أجل هذه القيم المشتركة.

صبري الحو

المغرب بدأ يقطف ثمار دبلوماسيته وسينجح في إقناع المزيد من الفاعلين بتأييد مقترحه بشأن الصحراء

وانفتحت شبيبة حزب الأصالة والمعاصرة على نظيرتها بالحزب الديمقراطي الأميركي في سياق تجديد الليات اشتغال الخطاب الدبلوماسي الموازي المغربي، وذلك في مساع لتدعيم وتثبيت الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء.

وافتتحت الصداقة الفرنسية المغربية بمجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان المغربي) نظيرتها بمجلس الشيوخ الفرنسي إلى دعم الدينامية الإيجابية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمغرب من خلال فتح تمثيلية دبلوماسية هناك.

وأكد النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين الكلف بالدبلوماسية عبد الصمد قيوح، الذي يرأس أيضا مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية، على "أهمية الدينامية التي تعرفها قضية الوحدة الترابية للمملكة، والتي يجسدها فتح العديد من الدول لتفصيلات عامة في الأقاليم الجنوبية، واعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الترابية الكاملة للمملكة على أقاليمها الجنوبية".

محمد ماموني العلوي

الرباط - دشنت الأحزاب والبرلمان المغربي حراكا لافتا خلال الأيام الماضية بغية تثبيت وتعزيز الدعم الدولي لسيادة المغرب على صحرائه من خلال استقطاب المزيد من الدعم السياسي والدبلوماسي لموقف الرباط. وفي سياق هذا الحراك استقبال رئيس مجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان) الحبيب المالكي الثلاثاء كارول موزلي براون القيادية البارزة بالحزب الديمقراطي الأميركي، حيث شدد المالكي على أن الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء جاء نتوجسا لمواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة في دعم مخطط الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، كحل واقعي وعملي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وتابع مستطردا بالقول "للاسف لا تزال بعض الأطراف سجيبة مرحلة الحرب الباردة، والتي من بين رواسبها قضية الصحراء المغربية".

وأكدت موزلي براون على أهمية الدفع بالعلاقات الأميركية - المغربية إلى آفاق جديدة من التعاون والتشاور.

وأوضحت موزلي براون وهي أول امرأة من أصول أفريقية - أميركية تنتخب عضوا بمجلس الشيوخ الأميركي أن "المغرب والولايات المتحدة يتقاسمان القيم ذاتها الرامية لتعزيز السلم والازدهار". ويرى مراقبون أن هناك زخما على المستوى الدبلوماسي تدفع إليه سواء الدبلوماسية الرسمية أو البرلمان والأحزاب في مسعى لتحشد الدعم للمقترح المغربي بشأن النزاع حول الصحراء المتمثل في الحكم الذاتي. ويضيف هؤلاء أن الحراك الدبلوماسي الأخير يستهدف إطلاع القوى الإقليمية والدولية على الوضع الميداني في الأقاليم الجنوبية للمغرب وما توفره الرباط من فرص للتنمية في تلك الأقاليم.

ورأى صبري الحو الخبير في القانون الدولي ونزاع الصحراء أنه "من خلال استقراء المعطيات المتاحة إقليميا ودوليا فإن الخط الدبلوماسي المغربي الرسمي والموازي في خط تصاعدي من حيث الفعالية والنجاحة ويحتفل بالجدية والمصداقية".

وأضاف الحو في تصريح لـ"العرب" أن "المغرب بدأ يقطف ثمار دبلوماسية الفعل والمبادرة والانفتاح وملء الكرسى، لذلك نتوقع استمرار في خطة التواصل من أجل تحصين المكتسبات وتعزيزها، وإقناع المزيد من الفاعلين بتأييد المقترح المغربي".



فدور الجيش بات مهددا أكثر من أي وقت مضى بسبب الفوضى الأمنية التي تعرفها مدينة بنغازي، ما وضع بعض التشكيلات التابعة له وتجاوزاتها تحت محجر، وذلك بالرغم من الشعبية التي نجح حفر في اكتسابها خلال الحملة ضد الإرهاب الذي انتشر في عهد المؤتمر الوطني العام (2012 - 2014) الذي سيطر عليه الإسلاميون.

2017

السلطة الجزائرية تلوح بالتصعيد الأمني لمواجهة الحراك الشعبي

تحذيرات من اختراق الاحتجاجات من طرف الانفصاليين والإرهابيين



هل تدفع السلطة الجزائرية بالحل الأمني لاحتواء الاحتجاجات؟

بعدما أعلنت الأحزاب القوية فيها عن عدم المشاركة.

وكانت السلطة الجزائرية قد أعلنت في وقت سابق عن مراجعتها لقانون الجنسية تحسبا لسحبها من طرف عناصر معارضة ناشطة في الخارج وجهت لهم تهم التحريض على الانفصال والإرهاب، قبل أن يعلن الرئيس تبون عن سحب مشروع القانون في تصريحه الأخير لوسائل إعلام محلية بسبب ما أسماه بـ"سوء فهم وتأويل خاطئ".

ولم يستبعد الناشط السياسي المعارض عبد الوهاب فرساوي في اتصال مع "العرب" أن "يكون بيان مجلس الأمن تمهيدا لعمل قمعي تحت زريعة الانفصال والإرهاب، وأن المحتجين سيواصلون مظاهراتهم بكل سلمية ولا شيء غير ذلك، فمن غير المعقول ألا تنكسر واجهة زجاجية طيلة عامين من الاحتجاج والتظاهر، وأن تخرج أوراق الانفصال والإرهاب".

لكن خطاب السلطة المعتمد خلال الأسابيع الأخيرة بات يركز على اختراق الحراك من طرف عناصر إسلامية محسوبة على التيار المتطرف، وأن تنظيمي "حركة استقلال القبائل" و"رشاد" باتا يهددان أمن وسلامة وحدة البلاد، ولم يتوان في التحذير من استغلال المظاهرات الأسبوعية لتفجير أعمال عنف كما حدث في تسعينات القرن الماضي.

الإنسان، مسددا أوامره بـ"التطبيق الفوري والصارم للقانون ووضع حد لهذه النشاطات غير البريئة والتجاوزات غير المسبوق، لاسيما تجاه مؤسسات الدولة ورموزها والتي تحاول عرقلة المسار الديمقراطي والتتويج في الجزائر".

وأضاف البيان أن المجلس درس "ما سجل من أعمال تحريضية وانحرافات خطيرة من قبل أوساط انفصالية وحرركات غير شرعية ذات مرجعية قريبة من الإرهاب تستغل المسيرات الأسبوعية".

ولفت إلى أنه "بعدما استمع رئيس الجمهورية إلى مداخلات أعضاء المجلس الأعلى للأمن حول المسائل المدرجة في جدول الأعمال، فُمن الجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة تحضيرا للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 يونيو القادم، وحث على ضرورة اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح هذا الاستحقاق".

ولا تزال الانتخابات المذكورة محل رفض من طرف المحتجين الذين يصونها بـ"المسرحية"، كما أعلنت العديد من القوى السياسية المعارضة حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجهة القوى الاشتراكية عن مقاطعتها لها، وهو ما خلق حالة القلق غير المعلن لدى السلطة خضية غياب منطقة القبائل عن البرلمان القادم

وكانت السلطات الأمنية في الجزائر قد أعلنت الأسبوع الماضي عن "تفكيك جماعة إرهابية وحجز أسلحة كانت بحوزة عناصرها في مدينة تيزي وزو"، وذكرت بأن "المجموعة كانت بصدد تنفيذ عمل إجرامي وسط المتظاهرين"، وهو ما اعتبر مقمدا لشيء تحضر له السلطة من أجل تطويق الحراك الشعبي وإشاعة الخوف في أوساطه.

ويبدو أن السلطة التي وفتت خلال الأشهر الماضية العديد من الأوراق الإثنية والعرقية والثقافية لتفكيك الحراك تتوجه إلى الورقة الأمنية من أجل نفي الآلاف من المحتجين الذين يخرجون أسبوعيا في العاصمة ومختلف مدن ولايات البلاد للمطالبة برحيل السلطة القائمة والتغيير السياسي الشامل، وهو ما تجلى في الكشف عن اختراق الحراك الشعبي من طرف دوائر انفصالية وإرهابية، والتخطيط لتحويله إلى مواجهات عنيفة، بحسب ما ورد في تقارير أمنية عن أبو الدرداج وأحمد منصوري اللذين كشف التحقيق معهما عن "علاقة لهما بناشطين في حركة رشاد المهاجرة، وتنسيقهما معها لإتارة العنف والمواجهات داخل الحراك الشعبي".

وذكر بيان المجلس الأعلى للأمن بأن الرئيس تبون شدد على أن "الدولة لن تتسامح مع هذه الانحرافات التي لا تمت بصلة للديمقراطية وحقوق

لوحت السلطة الجزائرية باستعمال القبضة الأمنية لمواجهة الحراك الشعبي الذي يظل مسيرات أسبوعية للمطالبة بتغيير النظام السياسي، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ انطلاق هذا الحراك، حيث شدد الرئيس عبد المجيد تبون على أن هناك عناصر إرهابية وانفصالية تسعى لاستغلال الحراك واختراقه.

صابر بلدي

الجزائر - حملت الرسائل الأخيرة التي وجهها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تهديدات بتصعيد الآلة الأمنية تجاه الحراك الشعبي، وهي الحركة التي تنتظم أسبوعيا للمطالبة بتغيير النظام السياسي في الجزائر.

ويرجع مراقبون فرضية أن تكون الرسائل التي بعث بها الرئيس تبون مساء الثلاثاء، عندما وجه اتهامات لبعض الأطراف بشحن المد الانفصالي والإرهابي في البلاد، تمهيدا لتكثيف العمل الأمني في المدى القريب وسط مخاوف من نقل الطابع السلمي للاحتجاجات السياسية لصالح المتطرفين كرد فعل على أي ممارسات قمعية من طرف السلطة.

والمدت التحذيرات التي أوردتها بيان هيئة المجلس الأعلى للأمن المتعددة برئاسة الرئيس تبون إلى "حركة استقلال القبائل" التي تطالب بانفصال منطقة القبائل عن الوطن الأم، وحركة "رشاد" المحسوبة على التيار الإسلامي، وجاء ذلك عبر تكثيف استعمال مفردات "التنظيمات الانفصالية والمقربة من الإرهاب".

ويعتبر هذا التحذير الأول من نوعه منذ بداية الاحتجاجات السياسية في فبراير 2019، ويعد مؤشرا على إمكانية الدفع بالمقاربة الأمنية التي تنتهجها السلطة إلى المزيد من التشنج تجاه من تصفهم بـ"الانفصاليين والإرهابيين"، خاصة بعدما كشفت عما أسمنته بـ"محاولات اختراق الحراك الشعبي وتنفيذ عمليات مسلحة وسط المتظاهرين".



بيان مجلس الأمن قد يكون تمهيدا لعمل قمعي ضد المحتجين

ضغوط على الدببة للاهتمام بالملف الأمني تطرح التساؤل: من هي الميليشيات؟

وتدفع حكومة الدببة نحو مغادرة كافة المرتزقة الذين تم جلبهم خلال الحرب بين الجيش وحكومة الوفاق، مستفيدة في ذلك من الدعم الدولي الذي تحظى به في هذه المهمة، علاوة على قيادتها جهودا لتوحيد المؤسسات في مقدمتها المؤسسة العسكرية.

وكانت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش قد شددت مؤخرا على "ضرورة خروج كل المرتزقة من الأراضي الليبية بشكل فوري".

وبالرغم من أن الأنباء التي راجت مؤخرا عن بدء تركيا ترحيل مرتزقتها الذين قاتلوا في صفوف ميليشيات حكومة الوفاق قد أشاعت أجواء تفاؤل داخل ليبيا، إلا أن ذلك لا يبديد المخاوف من موقف روسيا بشأن سحب مرتزقة فاغنر الذي تقول العديد من التقارير إنهم يدعمون الجيش الليبي.

2017

وشفاقا لا غموض فيه ولا مواربة، وحتى تكون هناك جدوى من القرارات التي صدرت والتي سوف تصدر عنها".

ودعا المحلل السياسي عز الدين عقيل إلى حراك "الأولوية القصوى لنزع السلاح وتفكيك الميليشيات".

وقال عقيل في تدوينة له عبر حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" "كما قال المهاتما غاندي: إن تحقيق أعظم الطموح غالبا ما يبدأ ببردشة".

2017

وقال امغيب في تدوينة نشرها عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون التوجه وطنيا خالصا لأي حكومة في ظل احتلال اجنبي، أو في وجود وانتشار مرتزقة وميليشيات غير قانونية ومجموعات مسلحة مجرمة مختلفة التوجهات والأجندات، لذلك يجب أن تركز زيارات وعمل رئيس المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة على خروج القوات الأجنبية والمرتزقة وتفكيك الميليشيات حتى يكون حديثهما للمواطن صادقا وواضحا

وينبغي المضي قدما في تفكيكها.

وأضاف "لو أن الشعب قرر الأخذ بزمام المبادرة ضد الإرادة الدولية الانتهازية المناقفة وقرر تفجير حراك -الأولوية القصوى لنزع السلاح وتفكيك الميليشيات، رغم أن أف الغرب وأذنايه من حكامنا المحليين الذين يلتزمون بتقديم أولويات ومصالح الغرب الظالم المناقفة على أولويات الشعب ومصالحه الحقيقية".

2017

وقال امغيب في تدوينة نشرها عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون التوجه وطنيا خالصا لأي حكومة في ظل احتلال اجنبي، أو في وجود وانتشار مرتزقة وميليشيات غير قانونية ومجموعات مسلحة مجرمة مختلفة التوجهات والأجندات، لذلك يجب أن تركز زيارات وعمل رئيس المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة على خروج القوات الأجنبية والمرتزقة وتفكيك الميليشيات حتى يكون حديثهما للمواطن صادقا وواضحا



فوضى السلاح لا تنتهي في ليبيا

الفاعلين داخلها، وتكررت حوادث الإغتيال في المدينة آخرها كان اغتيال القيادي في القوات الخاصة الصاعقة المقدم محمود الورقلي الذي كانت تجاورته مظهرا من مظاهر الانفلات الأمني في المدينة بسبب استغلال نفوذه لتصفية خصومه خارج نطاق القانون.

وأكد عضو مجلس النواب الليبي (البرلمان) سعيد امغيب ضرورة تركيز العمل على إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة وتفكيك الميليشيات دون أن يحدد هوية تلك الجماعات المسلحة التي ينبغي المضي قدما في تفكيكها.

وتعتبر هذا التحذير الأول من نوعه منذ بداية الاحتجاجات السياسية في فبراير 2019، ويعد مؤشرا على إمكانية الدفع بالمقاربة الأمنية التي تنتهجها السلطة إلى المزيد من التشنج تجاه من تصفهم بـ"الانفصاليين والإرهابيين"، خاصة بعدما كشفت عما أسمنته بـ"محاولات اختراق الحراك الشعبي وتنفيذ عمليات مسلحة وسط المتظاهرين".

وتعتبر هذا التحذير الأول من نوعه منذ بداية الاحتجاجات السياسية في فبراير 2019، ويعد مؤشرا على إمكانية الدفع بالمقاربة الأمنية التي تنتهجها السلطة إلى المزيد من التشنج تجاه من تصفهم بـ"الانفصاليين والإرهابيين"، خاصة بعدما كشفت عما أسمنته بـ"محاولات اختراق الحراك الشعبي وتنفيذ عمليات مسلحة وسط المتظاهرين".

ويعتبر هذا التحذير الأول من نوعه منذ بداية الاحتجاجات السياسية في فبراير 2019، ويعد مؤشرا على إمكانية الدفع بالمقاربة الأمنية التي تنتهجها السلطة إلى المزيد من التشنج تجاه من تصفهم بـ"الانفصاليين والإرهابيين"، خاصة بعدما كشفت عما أسمنته بـ"محاولات اختراق الحراك الشعبي وتنفيذ عمليات مسلحة وسط المتظاهرين".

ويعتبر هذا التحذير الأول من نوعه منذ بداية الاحتجاجات السياسية في فبراير 2019، ويعد مؤشرا على إمكانية الدفع بالمقاربة الأمنية التي تنتهجها السلطة إلى المزيد من التشنج تجاه من تصفهم بـ"الانفصاليين والإرهابيين"، خاصة بعدما كشفت عما أسمنته بـ"محاولات اختراق الحراك الشعبي وتنفيذ عمليات مسلحة وسط المتظاهرين".